وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الآليات الوطنية و القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

من إعداد الطالبة:

ماحي اكرام

تحت إشراف الأستاذ :

حساين محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	جمال دوبي بونوة	رئيسا
الأستاذ (ة)	محمد حساين	مشرفا
الأستاذ (ة)	بن عبو عفيف	مناقشا

السنة الجامعية : 2024/2023

يوم المناقشة :23 _06_ 2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: صاحي اكرام الصفة: طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 410163398 والصادرة بتاريخ: 05-03-2024

المسجل بكلية: حقوق و علوم السياسية قسم: قانون العام

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

الآليات الوطنية والقانونية لمكافحة جريمة التهريب في الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 17 JUIL 2024

إمضاء المعني

المصادقة على توقيع الأستاذ

17 JUIL 2024

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة وحمدالله الذي وفقني في إتمام هذا العمل متواضع.

أما بعد يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى الأستاذ المشرف "محمد حسين " على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وقفته معي ومساعدتي في اختيار الموضوع ولم يبخل عليا بأي معلومة وشكرا على نصائحه وتوجيهاته القيمة النابعة من تجربته الطويلة في ميدان البحث العلمي ومتابعته المتواصلة لي كل طلاب.

وشكر جزيلا إلى الأستاذ قسم العلوم السياسية " عباسي " الذي ساعدني في اختيار الأستاذ المشرف.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على قبولهم مناقشة هذه المذكرة .

الإهداء

أهدي ثمرة نجاحتي إلى حبيبتي التي لا تهجر قلبي الذي به أحيا إلى شمسي التي تشرق على أيامي، إلى نور أملي في الحياة إلى التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي ي الشدائد وكانت دعواتها بالتوفيق تتبعني خطوة خطوة في عملي، إلى غاليتي نبع الحنان التي قامت بدور الاب والام في آن واحد، جزاها الله خيرا ها لقد وصلت لمرتبة التي أرادتها لي احبك يا أغلى ما أملك.

إلى أماني وسلامي اخي عزيز نعمة أخ الذي كان سندي في مشواري دراسي وقدوتي في كل مجالات الحياة.

إلى شريك حياتي زوجي الذي قدم لي مساعدة معنوية وكان يشجعني عندما أفشل ويراقب خطواتي لكي \احقق هذا النجاح.

إلى عائلتي العزيزة وخاصة خالاتي في مرتبة أمي وبنات خالاتي.

ولي كل شخص ساعدني من قريب وبعيد.

مقدمة

إن الإنسان يبحث دائما على العيش في استقرار والأمن والاطمئنان ويحاول طول عمره ان يحقق هذا استقرار، فالهجرة كانت من أهم سبل التي اعتمدها في تحقيق حياة التي تليق به.

فان الهجرة تكون بطريقة الشرعية أي بطرق قانونية ولكنها بسبب تكاليفها كثيرة فلجأ الشباب إلى الهجرة غير الشرعية لتسهيل طريقة الهجرة من رغم من مخاطر التي يقعون فيها.

فالهجرة غير الشرعية هي انتقال من البلد إلى الآخر بطريقة مخالفة للقانون أي بدون وثائق الرسمية وغاية منها البحث عن سبل العيش وتشكل رغبة الفرد في التغلب على ظروفه الصعبة وهروب من الفقر وبدء حياة جديدة.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية كانت منذ قدم و مازلت شائعة في وقت الحالي حيث تطورت أصبحت منظمة، وفي نفس الوقت أصبحت من أكبر المشاكل العصر في الدول العالم خاصة للدول مستقبلة منها الدول أوروبية بما أنها تعتبر أول دولة مستقبلة للمهاجريين غير الشرعيين بسبب نشرهم لظواهر الاجتماعية كالسرقة والمخدرات..... الخ. ودول إفريقيا هي أكثر بلدان التي سكانها يمارسون الهجرة غير الشرعية بسبب كثرة الفقر وبطالة وانتشار الجرائم في أحياء والمخدرات اعتقادا منهم ان خروج

من أرض الوطن ووصول إلى أوروبا سيعيشون في مستوى معيشي جيد.

ونظرا لتعقد وامتداد ظاهرة الهجرة وتعدد أشكالها واختلاف أساليب تحقيقها فإنها تثير عدة قضايا ومواضيع تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي.

أصبحت الهجرة غير الشرعية قضية عالمية تشكل عبئا على عالم وتعتبر من أعقد قضايا العصر الحالي وعلى هذا الأساس اتخذت هذه الظاهرة بعدا جديدا في العلاقات الدولية.

تلقب الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي عامة وخاصة الجزائر "الحرقة"، إن الشباب الجزائريين أصبحوا يعرضون أنفسهم للخطر والموت في سبيل الهجرة غير الشرعية، حيث يستعملون زوارق الصيد لعبور ضفة أخرى لهذا سبب يتزايد نسبة المهاجريين يوم بعد يوم وفي نفس الوقت نسبة وفياه في البحر.

ولهذا أصبحت الهجرة غير الشرعية من أكبر تهديدات التي تسبب في تعرقل الأمن التي مست دول العالم، ومنها الجزائر لأنها تعتبر بوابة إفريقيا، فتتزايد كمية كبيرة من المهاجريين غير الشرعيين يحاولون عبور حدودها من رغم توفير الأمن لحراسة حدودها.

لهذه الأسباب التي جعلت الجزائر اتخاد إجراءات الأمنية التي تهدف إلى حماية حدودها.

وضعت دولة الجزائر بعض قوانين لمكافحة الهجرة غير الشرعية من أهم قوانين تمت إصدارها قانون 08-11 يتعلق شروط دخول الأجانب إلى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها، ثم بعد ذلك أقر تجريم فعل تهريب المهاجرين وعاقب عليه بموجب القانون 09-01 والمتمم لقانون العقوبات.

1_ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أن الهجرة غير الشرعية أصبحت حديث الساعة وانتشرت بكثرة في المجتمع وما هذا ما جعل المشرع الجزائري وضع قوانين لحماية المجتمع وأبناء المجتمع من هذه الظاهرة.

2_الأسباب اختيار الموضوع:

يعود اختياري لهذا الموضوع الهجرة غير الشرعية نذكر بعضها:

_اندراج الموضوع ضمن اهتماماتي الخاصة كوني طالبة حاولت التعمق فيه.

_كون الهجرة الغير الموضوع ساعة وانتشرت بكثرة في الآونة الأخيرة

__حب الاطلاع واستكشاف ومعرفة كل ما هو جديد ومتعلق بهذا الموضوع.

3_ أهداف الدراسة :

من أهم أهداف هي:

_تعرف على الهجرة غير الشرعية من خلال مفهومها.

_ تعرف على أهم الأسباب وآثار الهجرة غير الشرعية.

_الكشف عن الفرق بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

_التوصل إلى الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

4_ إشكالية البحث :

1. وعليه نطرح إشكال الآتي: ماهي الآليات الوطنية والقانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية؟
2. ومن بين التساؤلات الفرعية التي يمكن طرحها:

_ما هو مفهوم الهجرة غير الشرعية؟

_ماهي الأسباب الدافعة لهجرة غير الشرعية؟

_كيف واجهة المشرع هذه الظاهرة؟

5_المنهج المتبع :

قد استعملت منهجيين المنهج الوصفي لأنه يناسب دراسة القانونية وكذلك تحليلي لتحليل نصوص القانونية.

6_خطة البحث:

لمعالجة هذه الإشكالية وإجابة عنها قسمنا بحثنا إلى فصلين وكل فصلين إلى ثلاث بحوث، فصل الأول كان بعنوان "الهجرة غير الشرعية " يحتوي على المبحث الأول "مفهوم الهجرة غير الشرعية، والمبحث الثاني "الأسباب وآثار الهجرة غير الشرعية، والمبحث الثالث "الفرق بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية ".

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان "الآليات المكافحة الهجرة غير الشرعية " يحتوي المبحث الأول "الآليات الوقائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية" والمبحث الثاني "الآليات التشريعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، والمبحث الثالث "القضاء على الهجرة غير الشرعية بين الصعوبة والفرضيات".;

وفي الأخير الخاتمة التي شملت كل نتائج البحث.

الفصل الأول: الهجرة غير شرعية

تمهيد:

تعتبر الهجرة غير الشرعية في الوقت الحالي الشغل الشاغل للعديد من دول العالم ,لما تشكله من تهديدات و مخاطر على افرادها بشكل خاص و على مجتمعاتها بشكل عام,و كذلك على المستوى الدولي.لذلك لابد من مكافحتها ,ولكن قبل كل هذا لابد من معرفة مفهوم الهجرة غير الشرعية و أسبابها و اثرها , وهذا ما سنحاول معرفته في الفصل هذا الذي جاء تحت عنوان "المفهوم الهجرة غير الشرعية", و الذي احتوى على ثلاثة اقسام المبحث الأول كان بعنوان مفهوم الهجرة غير الشرعية,و المبحث الثاني أسباب الهجرة غير الشرعية و اثارها,اما المبحث الثالث و الأخير فقد خصصناه للفرق بين الهجرة الشرعية و غير الشرعية.

المبحث الأول: مفهوم الهجرة الغير الشرعية

إن مصطلح الهجرة غير الشرعية ارتباطا وثيقا بين الدول وأنواع أخرى من تحركات السكان، والتي أصبحت سمة من سمات المجتمع البشري ككل. ولكنها في نفس الوقت ترتبط بالسياسات والأنظمة القانونية التي تعتمدها الدول، مما يجعلها مرتبطة بالدراسات القانونية، حيث تناولت هذه الأخيرة باعتبارها مشكلة تهدد الاتفاقيات والقوانين الدولية النافذة في هذا المجال، حيث أن أثارها لا تقتصر على دولة ما. بل إنه يؤثر على عديد من الدول ويجعله أحد مواضيع تعاملاتها.

إن شدة الظاهرة وحداثتها وتزايدها السريع في عصر العولمة، بالتوازي مع آثارها على الدول، أدت إلى ظهور أسماء مختلفة، تتميز بالكثير من التعقيد والتداخل مع عدة أنواع أخرى من التحركات السكانية. ولذلك كان لا بد من التعمق في مفهومها وإيجاد تعريف يميزها عن المصطلحات المشابهة والمتصلة بها.

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

تعتبر مسألة الهجرة غير الشرعية من المواضيع المعقدة التي يصعب تحليلها نظرا لطبيعتها الأفقية على المستوى العلمي والتي تستمد جوهرها من عدة علوم: السياسة، التاريخ، القانون، علم الاجتماع وعلم السك[1]

1الهجرة :

أ/الهجرة في اللغة:

مصدر "الهجرة" كما ورد في المعاجم اللغوية هو الفعل "هجر" أي تباعد، ولفظ الهجرة ضد الوصف، والمهجر هو المكان الذي يتم الخروج إليه. الهجرة يقصد بها الخروج من أرض إلى أخرى[2]

اللفظ الأول immigration: التي تعني الهجرة الوافدة، فالشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة أو الوافد هوimmigration

[1]-نوال دموس، نجاة جوكو، التعاون الج ازري الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر، 2018-2019 ص 9

[2]-محمد غزالي، الهجرة السرية، ط 9، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ألردن، 2015، ص 26.

اللفظ الثانيimmigration: التي تعني الهجرة النازحة فالشخص النازح"immigrant" هو الذي يترك الدولة للاستقرار في الدولة.

اللفظ الثالث migration: يعني الهجرة الداخلية وهذا يعني أن اللغة الإنجليزية هي الأكثر تفصيلا فإنها تفرق بين ثلاث أنواع الهجرة أما اللغة العربية فإنها لفظ الهجرة الشامل لكل أنواع الهجرة إلا الهجرة الداخلية يطلق عليها مصطلح النزوح [3]

[3]-عبد المالك صايش، التعاون ألورو-مغاربي في محاربة الهجرة غير القانونية"، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة 2007ص 9.

ب- الهجرة اصطلاحا:

يختلف باختلاف مضامينها فهناك العديد من المعايير لتعريف الهجرة نذكر منها:

التعريف الشرعي للهجرة: انتقال من دار الخوف إلى دار الامن، والهجرة من مكة إلى المدينة، والهجرة إلى دار الايمان وذلك بعد أن استقر النبي في المدينة المنورة إلى أن تم فتح مكتبة [1]

الهجرة في علم الاجتماع تعرف على أنها تبدل الحالة الاجتماعية كتغير الحرفة او الطبقة الاجتماعية وغيرها، لقد اعطى هذا التعريف بعدا اجتماعيا للهجرة، إذ ركز على ذلك التغيير الاجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة، الذي جعل منها مفهوما مركزيا في تفسير الهجرة.

في علم السكان الهجرة هي الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا واقتصاديا. هذا التعريف تناول الهجرة من منطلق الحوافز الاقتصادية والاجتماعية[2]

[1]-فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2012ص10.

[2]-عبد القادر رزيق الخادم، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2012 ص .15

في علم النفس تعرف الهجرة على أنها غريزة فطرية في الانسان، أي استعداد فطري موروث ال يحتاج إلى تعلم ويدفع الكائن إلى القيام بسلوك خاص في موقف معين مثلها في ذلك مثل غريزة التملك وهنا اقترنت الهجرة في هذا التعريف بالفطرة على اعتبار الداخلية السيكولوجية هي التي تدفع بالافراد إلى المهاجرة

الهجرة هي انتقال من مكان إلى آخر من أجل إقامة دائمة أو مؤقتة لتحقيق غرض أو من أجل هدف وهي بعدة أنواع، فبحسب المكان هناك الهجرة الداخلية والخارججية وبحسب الزمان دائمة أو مؤقتة، أما الصنف االاخير بحسب مشروعيتها هجرة شرعية وغير شرعيه

2تعريف الهجرة الشرعية:

هي الهجرة المنظمة والقانونية والتي تتم وفق متطلبات الاعراف والقواعد الشرعية المتطلبة وفق قانون كل دولة على حدة.

والهجرة الشرعية هي التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة، ويحدث بين الدول التي ال تضع قيود أو قوانين تمنع الهجرة ولا يتطلب إليها الحصول على تأشيرات الدخول، كما يحدث بين الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجاتها من المهاجرين فتمنح بذلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين.

فالهجرة الشرعية هي التي تتم وفق القانون الدولي للهجرة بحيث يتم الدخول وإقامة في بلد معين وفقا الإجراءات قانونية وبصفة علنية وواضحة.[1]

[1]عثمان الحسن محمد نور– ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، ط 9، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،.2014 ص17

3-تعريف الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية يشار إليها بعدة مصطلحات فهي الهجرة غير القانونية أي التنقل بطريقة مخالفة للقوانين الهجرة المعمول بها، وترادف أيضا مع الهجرة السرية أي الطابع السري الذي يميز طريقة دخول المهاجر إلى دولة المقصد.

أما المصطلح المتداول فهي الحرقة ومعناه حرق الاوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره على أمل أن يجد هوية جديدة في بلد الاستقبال

التعريف الضيق للهجرة غير الشرعية هي عبور الحدود بدون ترخيص وشروط الانتقال من بلد إلى آخر[3].

[2] _ فايزة خطو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العالقات الأورو- مغربية ،1995-2010 رسالة ماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعالم، ،2011 ص35.

[3]- Hein de Haas, Irrégulier Migration frome West African. To the Maghreb and the Européen Union : An Verve of Récent Trends, International Organizations for Migration, Geneva, 2018 p13.

أما فقهاء القانون الدولي فيعرفونها بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل، وقد ركز على فعل مغادرة الإقليم دون تصريح رسمي دون النظر أن الفرد سوف يعود بعد مدة طويلة أو قصيرة.[1]

الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر دولة المنشأ: فهي تنظر للمهاجر الغير شرعي حتى ولو كان من رعاياها أنه خرج من إقليمها من منافذ غير شرعية أو خرج من منفذ شرعي ولكن استخدم مستندات مزورة أو بطريقة احتيالية.

الهجرة الغير شرعية من وجهة نظر الدولة المستقبلة: تنظر للمهاجر غير شرعي أنه تواجد على أرضيها دون موافقتها أيا كان البلد القادم منه سواء البلد الأم أو بلد آخر أيا كانت وسيلة خروجه من ذلك البلد ووسيلة وصوله إلى أراضيها[2].

[1]_محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 297.

[2]_عزة حمد الشيشين، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال الهجرة غير الشرعية، ط 1،جامعة نايف العربية للعلوم المدية، الرياض، السعودية، 2014 ص 140.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعي

إن مفهوم الهجرة هو واحد من أكثر المفاهيم المتداولة في الآونة الأخيرة فيمكن القول إن القرن الماضي هو قرن الهج ارت بامتياز، بحيث يمكن التمييز بين محطتين في عمليات الهجرة حديثا وخلال النصف الأول من القرن الماضي، بحيث كل عمليات الهجرة التي تمت من الجنوب إلى الشمال خلال العقود الثالثة الاخيرة من القرن الماضي كانت تحددها حاجة المجتمعات الشمالية، وكانت تتم حسب شروط أوروبية صارمة.

- **المرحلة الأولى قبل :1985**

وهي قبل 1985م، وسمات هذه المرحلة هي أن الدول الاوروبية كانت بحاجة إلى مزيد من العمالة من دول الجنوب، ولهذا كان الغرب يشجع الهجرات، ويسهل إجراءاتها لأنه يرى أنه متحكم في حركة تدفق المهاجرين من إفريقيا وحوض المتوسط، ولم يكن قد أصدر قوانين تحرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيه، وأهم ما تتسم به تلك المرحلة أن المهاجر الجنوبي فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وبدأ يبلور خطابات حقوقية له داخل المجتمع المستقبل، ومن ثم كانت تلك عوامل محفزة لمزيد من المهاجرين والذين استفادوا إلى حد كبير من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة[1].

[1] _أحمد موساوي– نعيمة أعراب، أثر الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة أدرار الجزائر، 2019_2018، ص20.

- **المرحلة الثانية (1995_1985):**

والتي تميزت ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين ومزاحمتهم لأبناء البلد الأصليين ، تزامن ذلك مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب أغلب المهاجرين ، في مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أتناء رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود ، و في هذه المرحلة تبدو مفارقة تتمثل في الاتفاقيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1990 لحامية حقوق العمال ، فهذه الاتفاقية لم تحضي بأي قبول من أي دولة أوروبية و هذا يدل على الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطي الجديد من منظور جديد حتى لو كان التعامل على حساب الحقوق التي تضمنها المواثيق الدولية التي تكفل الحق في التنقل ، حيث أنه في هذه المرحلة بدا واضحا التصادم بين القيم الأوروبية و المصالح، ففي عام 1995 وقعت عدة دول أوروبية من بينها فرنسا و ألمانيا، و لوكسمبورغ ، و هولندا، على اتفاقية "شنغن" Schengen التي تسمح بجرية التنقل الموطنين الدولة الموقعة لمنع لمهاجرين من الاستفادة مما نتيجة الاتفاقية من بحرية التنقل لمواطني الدولة الموقعة ، بدأت بعض الدولة تتبنى إجراءات احترازية في هذا الصدد لمنع أي هجرات جديدة ، وكانت مدريد هي أول عاصمة أوروبية تتخذ إجراءات ضد المهاجرين[1]

[1] _أحمد موساوي– نعيمة أعراب، مرجع سابق، ص .21

- **المرحلة الثالثة من 1995 إلى اليوم:**

أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى هج سياسة أمنية متشددة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة " ، إبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين ،و كرد فعل تجاه سياسة التضييق الأوروبية على الهجرة بدأ ما يعرف بالهجرة غير الشرعية فالمهاجرون من دول جنوب المتوسط الذين لا يرون أمامهم أفقا اخر غير الهجرة ، لم يجدوا لهم سبيلا غير سلوك سبيل التهريب و التسلل عبر وكلاء الهجرة غير الشرعية و لم يعد الأمر إلى شبكات متداخلة تغدي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه[1] .

[1]_ ليتيم، فتيحة ليتيم، "البعد الامني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، محطة السياسة الدولية، العدد 183 مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ،2011 ص26 .

وبالتالي فما يمكن قوله أن مشكلة الهجرة غير الشرعية في المتوسط قد تفاقمت خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، من الشمال الإفريقي بوابة الجنوب الفقير، إلى أوروبا غير الراغبة في استقبال المزيد من المهاجرين بعد أن كانت في حاجة ملحة إلى الأيدي العاملة المهاجرة، بل أصبحت هاجسا يؤرق بلدان الإتحاد الأوروبي ويثير بها الكثير من الجدل لما تطرحه من مشاكل من مختلف الأنواع ، ونتيجة لذلك أصبحت قضايا الهجرة تصنف في أغلب دول المجموعة الأوروبية من أهم القضايا الأمنية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 ، وانطلاقا الحرب الغربية على الإرهاب ، التي زادت من هواجس أوروبا حيال الهجرة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب و المهاجرين.

وقد شهد عام 2005 صعود ملف الهجرة بقوة إلى واجهة الأحداث السياسية في أوروبا إثر تفجيرات كل من مدريد ولندن و "انتفاضة" المهاجرين في الضواحي الفرنسية والتي انتقلت إلى عدة دول أوروبية أخرى، حيث كشفت هذه الأحداث مجتمعة الغطاء عن تراكمات لسلبيات عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تفاعلت في أوساط المهاجرين عبر عقود من الزمن، وأعادت ملف حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين إلى الواجهة، ولم يقتصر الأمر على الهجرة الشرعية، بل إن الهجرة غير الشرعية نالت حقها من الاهتمام إن لم تكن قد طلت على مثيلتها الشرعية [1].

وقد دفعت هذه الأحداث الدول الأوروبية إلى مراجعة سياستها

المتعلقة بقوانين مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان والحريات المدنية واللجوء السياسي والدعوة ونشاط التنظيمات الإسلامية في أوروبا والموقف من اتفاقية "شنغن" الخاصة بتأشيرات الدخول إلى الدول الاتحاد الأوروبي، وقوانين الجنسية والإقامة، وسياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية.

[1]_عبد العالي حور، حقوق الإنسان في الش اركة الأورو–متوسطية"، دراسات استراتيجية، العدد 143، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص 51_52.

المبحث الثاني: أسباب وأثار غير الشرعية

إن التطور العلمي والتكنولوجي، وما وصلت إليه المواصلات من تقدم في العصر الحديث، جعل هذا الانتقال يزيد تدريجيا فأصبحت دول الاستقبال تضع قيودا للدخول إليها، إلا أن من يحلم من الشباب بالوصول إلى هذا البلدان، ينتقل بطريقة غير شرعية وتدفع به إلى فعل ذلك عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى محفزة.

المطلب الأول: أسباب الهجرة السرية [1]

من أسباب التي أدت الشباب إلى الهجرة هي سياسية اقتصادية واجتماعية.

- **الأسباب الاقتصادية:**

يعد البحث للحصول على وسائل العيش وتوفير حياة أمنة معيشيا من أول الدوافع وأهمها للهجرة، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق، ويرتبط إلى حد كبير الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجريين بالوضع الديموغرافي فيها،

[1]_اسماعيل محمد أحمد، الاستخدام العربي للعمالة المصرية – دراسة مقارنة، – دار النهضة العربية، القاهرة، ص 52.

إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي ، ما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية المتزايدة فينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دول أخرى، وخاصة فئة الشباب المتعطل عن العمل الذي يسعى إلى تكوين الحياة السرية، في ظل تنامي معدلات البطالة فالبطالة تؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة من السكان وخاصة الشباب والحاصلين على مؤهلات علمية جامعية أو عالية من الدهم للبحث عن فرص عمل لهم في دول أخرى وذلك لقلة أو انعدام فرص العمل لهم في بالدهم بسبب النمو السكاني الهائل قياسا مع سوق العمل .

- **الأسباب السياسية والأمنية:**

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش، بحكم العوامل الدافعة للعديد من الهجرات على مر التاريخ.

إن الظروف التي مرت بها دول جنوب المتوسط بما فيها الجزائر، من احتلال، وعدم استقرار ولا مواكبتها لركب التقدم، ووصول فئات معينة إلى السلطة جعلها تأخذ في السيطرة والتحكم وتعمل على توجيه الاقتصاد والإدارة بما يتماشى مع أهدافها،

وعليه وقع التصادم بين هذه الفئة المسيطرة وبين رجال العلم والمثقفين. فمع وجود الإضرابات السياسية والشعور بالاضطهاد والخوف من المصير، وعدم توفر الحريات، كلها أمور تدفع بالكثير من الافراد والجماعات إلى الهجرة، بحيث يعد عدم توفير الحريات، كلها أمور تدفع بالكثير من الافراد والمجاعات إلى الهجرة، بحيث يعد عدم الاستقرار الناجم مطلقا سببا من الأسباب الرئيسية للهجرة، بحيث يقصد المهاجرون المناطق الأكثر استقرارا وأمنا [1].

[1]ـ أحمد كاتب، **"خلفيات الشراكة الأوروبية - المتوسطية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعالقات الدولية: فرع عالقات دولية، كلية العلوم السياسية العالم، قسم العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2001-2000، ص .96

- **الاسباب الاجتماعية:**

ترتبط الدوافع الاجتماعية ارتباطا مباشرا بالدوافع الاقتصادية مثل البطالة وتدني متوي المعيشي. وعلى الرغم من أنها عوامل اقتصادية، إلا ان لها عواقب اجتماعية ونفسية وامنية سلبية. فالأشخاص الذين يطمحون إلى الهجرة يدفعهم إلى ذلك ويتحملون المخاطر بسبب أحلامهم بالنجاح الاجتماعي والمكانة الاجتماعية التي فقدوها في أوطانهم بسبب البطالة والفقر. فهم يقومون بأي عمل، مهما كان مهينا وتافها، لتحقيق أحلامهم. حتى أنهم على استعداد لتولى أي وظيفة مهينة وتافهة. وتصبح فكرة الهجرة عملية ضرورية ومؤقتة تدوم من سنتين إلى خمس سنوات يجمع خلالها الفرد مبلغا معينا من المدخرات. ويضيف البعد (الديمو غرافي) السكاني مزيدا من التعقيد على مشكلة الهجرة غير المشروعة، من خلال الزيادة المطردة في تعداد السكان في الدول الفقيرة مقابل انخفاض كبير في تعداد السكان في الدول الغنية وفقا لأحدث تقرير لخبراء ديموغرافيين صادر عن مكتب مؤشرات السكان بواشنطن، مما يتوقع معه زيادة محاولات الهجرة غير المشروعة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية .[1]

[1]- شعبان حمدي، الهجرة غير المشروعة: الضرورة والحاجة، د ط، د س ن، مصر، ص .6-7

المطلب الثاني: اثار الهجرة السرية

لهجرة غير الشرعية كثير من اثار من جانب أمني واقتصادي واجتماعي.

الاثار الاقتصادية:

_تزايد نسبة البطالة بين العمال الهامشية

_الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية.

_انتشار المشاريع الوهمية.

_تزايد جرائم غسيل الأموال [1].

الاثار الاجتماعية:

_تتدهور صحة البيئة وانتشار الأمراض الاجتماعية كالسرقة والمخدرات ..... الخ.

_انتشار عادات غريبة فالمجتمع وقيم جديدة مثل التسول.

_ - مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الاصلية الابناء الدولة.

[1]-عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العر بية للعلوم الأمنية، د ط، الرياض، 2008ص 82

الاثار السياسية:

هاجس الامن يعتبر من الأكبر والأخطر مشاكل، حيث تزيد الظاهرة من كثرة ارتكاب الجرائم خطيرة وعدم تعرف على هوية مرتكبها. وتساعد الهجرة غير الشرعية على دخول الأسلحة ومتفجرات لزعزعة أمن الدولة، وتؤدي الهجرة غير الشرعية الى ظهور الأفكار المتطرفة، والجرائم التي يرتكبها المهاجر في الحال عدم الوصول إلى مال لسد أبسط حاجته كالسرقة والانخراط في الدعارة واللجوء إلى مخدرات أو اعمال إرهابية.

تؤكد دراسة على أن التهريب البشر يعد خطرا على الامن الوطني والسياسي فقد زرع عناصر مخربة وسط مهاجرين غير الشرعيين، ما أدى إلى خلايا إرهابية لإحداث عراقيل ونزعات في الدولة المستقلة [1]

التجارة بالبشر تعد نوعا من العبودية الحديثة وهي واقع الأمر الجريمة ضد الانسان ذاته وامتهان لكرامته وإنسانيته بصورة تفوق كونها جريمة ضد الدولة والمجتمع.

[1]_عثمان الحسن محمد نور- ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص .81

التجارة بالبشر تعتبر ذات طبيعة خاصة باعتبارها أن موضوعها سلعة متحركة ومتجددة في فئة خاصة من البشر يعانون من الفقر الشديد والبطالة وعدم الأمان الاجتماعي، والدول المصدرة هي عادة دول فقيرة اقتصاديا وتعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية وأخلاقية.

يوجد نوع من التجارة بالبشر يسمى بالسلعة وتتمثل في الشخص الذي يمكن بيعه أو تجنيده، أو نقله أو إيواؤه أو استقباله في أي اخر غير بلده الأصلي ن وذلك بقصد استغلاله، ويتم هذا الاستغلال، إما عن طريق تقديم عمل مشروع أصلا، ولكن بطريقة السخرة دون الحصول على المقابل المادي الملائم لهذا العمل، ودون التأمين عليه، أو تهيئة إقامة مشروعة له في الدولة المضيفة، مما يجعله يدخل في نطاق الأعمال غير المشروعة. وأنه عن طريق تقديم عمل غير مشروع أصال يتمثل في الاستغلال الجنسي وممارسة البغاء ونزع الأعضاء، ويستوي في ذلك أن يتم استغلاله طوعا أو بالإكراه، ويتمثل هذا الاكراه في استعمال القوة والخطف الاحتيال والنصب وغيرها من الصور الأخرى، وعادة ما يكون الضحية من النساء والأطفال، دون التقيد بسن معينة، ويحصل هؤلاء على مقابل استغلالهم عادة ما يكون ضئيلا لا يكفي لسد التزاماتهم.

المبحث الثالث: الفرق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية

لا يوجد اختلاف بينهم إلا أن الهجرة السرية هي التسلل إلى دول أخرى انتهاك القوانين والتشريعات المخدوم بها، الرغبة بالتحسين الوضع المعيشي تجعل الناس يدفعون دون أي تردد أو خوف إلى مغادرة أوطانهم يخاطرون بأرواحهم بحثا عن الرزق والعيش الأفضل اذي يضمن كرامتهم.

هي ظاهرة تتم دون موافقة سلطات الدول، دون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، حيث في هذه الحالة يكون خروج الفرد من دولته الاصلية من أجل دخول الدولة الجديدة بطرق غير شرعية، سواء من ناحية حيازة الوثائق اللازمة للسفر، أو الأماكن المحددة لذلك برا، جوا، أو بحرا، بغية التهرب من المراقبة الأمنية والجمركية."[1]

إذن؛ هي قيام شخص غير مرخص له بالإقامة، دخل عن طريق التسلل لدولة عبر حدودها البرية أو البحرية والجوية، "عبر أحد منافذها غير الشرعية أو وثائق وتأشيرات مزورة وغالبا ما تكون الهجرة جماعيا، ونادرا ما تكون فردية

[1]_فريزة عوديه، مكافحة الهجرة غير الشرعية – في ظل التشريعات الوطنية الاتفاقية الدولية – رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 1، 2014/2015، ص50.

كما تعرف على أنها انتقال الأفراد من دولة الأخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مق ار ومسكنا مستديم، وقد أقر كل من التشريع والفقه الحق في الهجرة باعتبارها حق الانسان في التنقل، حيث يرى الفقيه سيلSalle ، "أن الانسان ولد ح ار دون قيود وعليه فال ينبغي أن توضع أمامه عراقيل التي تحول دون تحركه وانتقاله من مكان آخر سواء كان داخل دولته أو خارج حدودها.

المطلب الأول: تعريف القانوني للهجرة غير الشرعية

هي عبور حدود دولة أخرى ودخول دولة أخري بطريقة غير قانونية أي بدون موافقة سلطات دولتين، أي دون حصول على تأشيرة قانونية.

وفي القانون الجزائري تعرف الهجرة غير الشرعية "بأنها: "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل."

ويستخدم في الجزائر وبلاد المغرب العربي عموما مصطلح الحراقة؛ الذي يعني أن القائم بالفعل وهو المهاجر يحرق كل مراحل التقدم لطلب الهجرة وربما يحرق كل وثائق ثبوتيته في معنى آخر، أو أن يقطع المهاجر مختلف الروابط مع أهله وبلده. في حين الهجرة غير الشرعية والتي يطلق عليها مصطلحات أخرى على غرار الهجرة بصورة غير قانونية خارج نطاق ما يسمح به القانون الدولي.

المطلب الثاني: أنواع الهجرة غير الشرعية

هي نوعين الهجرة غير الشرعية تتم داخل البلاد، وأخرى تتم خارجه.

إلى داخل البلاد:

هو نوع من الهجرة السرية يكون اتجاهها نحو داخل البالد، أي تتم من طرف سكان بلد أجنبي، وتكون بغية إقامة الدائمة فيها، أو اتخادها كمركز عبور للذهاب إلى جهة أخرى." عام ل إن تساهل الجزائر أحيانا مع المهاجرين الافارقة –لعمل إنساني – من ناحية الرقابةّ على الحدود من بعض العناصر من انتهاز الفرصة للعبور إلى الضفة الأخرى لتحقيق أهدافهم؛ هؤلاء لم يكونوا مصدر قلق للجهات الأمنية الجزائرية بقدر أولئك الذين أفسدوا كرم الضيافة بسلوكياتهم اللاأخلاقية ، مثل تزوير الوثائق والنصب و الاحتيال على المواطنين بالسحر والشعوذة ، والسرقة، الأسوأ من ذلك ما ترب من انعكاسات سلبية على الحياة اليومية للجزائريين ، حسب جريدة الشروق اليومي؛ فقد نشرت خبر قوافل المهاجرين الافارقة تدخل الجزائر ، ينقلون للجزائريين الملاريا الإبولان والسيدا و98 أمراض خطيرة. تشير إحصائيات الدرك الوطني إلى توقيف أزيد من 85 ألف مهاجر غير شرعي من جنسيات افريقية مختلفة خلال سنة 2013، فيما ارتفعت الحصيلة إلى 7 ألف لترتفع النسبة إلى سقف 22 بالمائة.

خارج البلاد:

هي نوع من الهجرة تتم من طرف سكان الأصليين من بلد الأصلي إلى بلد آخر بغية إقامة فيها الدائمة، إن الجزائر كغيرها من الدول شهدت موجة جديدة وظاهرة غريبة اشتدت حدتها في جعلت الكثير من الشباب يجازفون ويغامرون ويقفزون نحو المجهول." وإذا كان الفرق بين الهجرتين، قد تم تصنيفه من الناحية القانونية، شرعي وغير شرعي، فإن ذلك يعود كذلك لقيمة الإقامة في البلد المضيف الذي ال يتحمل عدم التوازن في النمو الديمغرافي وتسارع وتيرة العمل فيه، مما يصنع فارقا كبيرا بين الطبقات الاجتماعية، أو ما يعرف بظاهر استغلال مالك وسائل الإنتاج للطبقة الكادحة، وهنا ينشأ صراع بعده اقتصادي في شكله، لكنه سرعان ما يتحول إلى صراع ثقافي إيديولوجي، سياسي، اجتماعي..، الخ. الاستغلال نقول عنه بأنه موجود، ويمثل العبودية بثوب جديد في القرن الحادي والعشرين الذي ينشد الحرية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل قدمنا تعريفات للهجرة غير الشرعية من قبل المشرع الجزائري، وبيانا أسباب الهجرة غير الشرعية واثارها على المجتمع، وحولنا إيجاد الفرق بين الهجرة الشرعية والهجرة الغير الشرعية، ولكن يجب علينا وضع آليات قانونية للهجرة الغير الشرعة وهذا ما سوف نعرفه في فصل الثاني

الفصل الثاني: آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

تمهيد:

تتميز الجزائر كغيرها من دول بانتشار كبيرا لظاهرة الهجرة غير الشرعية. ساعد شريطها الحدودي في أن تكون واجهة للمهاجريين المتجهين نحو الشمال، ما ينتج عن هذا التوافد انتشار للكثير من الآفات الاجتماعية والأمراض والأوبئة والجرائم والمنظمة الإرهابية، و هدا ما دفع الجزائر إلى اتخاد التدابير التي تهدف إلى حماية حدودها من خلال مجموعة من الإجراءات الوقائية، وتشريع مجموعة من الآليات القانونية لتخلص من هذه الظاهرة.

من خلال هذا الفصل سنوضح أهم الآليات الوقائية التي استعملتها الجزائر في سبيل مكافحة هذه الظاهرة وهذا من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني نبيين أهم الآليات التشريعية التي اتبعتها الجزائر لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وأخيرا المبحث الثالث والذي تضمن القضاء على الهجرة غير الشرعية بين الصعوبة والفرضيات.

المبحث الأول: الآليات الوقائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

رغم اعتماد الدول على سياسة تجريم هذه الظاهرة وسن مجموعة من القوانين، إلا أنها لوحدها تعد غير كافية الاستعانة بآليات وقائية وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا المبحث اعتمدنا على مطلبين.

المطلب الأول: وسائل المختصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية

لقد أكدت الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية على ضرورة دعم السياسة العقابية بوسائل وقائية للاستعانة بها بغرض القضاء على هذه الجريمة [1]، حيث أن الجزائر وعلى غرار بقية الدول استعانت بمجموعة من الآليات الوقائية بهدف التقليل من هذه الظاهرة، وعليه من خلال هذا المطلب سنحاول عرض أهم السياسات الوقائية التي تم ا عتادها.

- **ضرورة نشر الوعي بمخاطر الهجرة غير الشرعية:**

حيث يجب على الدول انتهاج مجموعة من السبل وهذا للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومخلفاتها وذلك من خلال:

- **الوقاية النصية:** حيث تظهر الوقاية النصية من خلال"جعل النص الجنائي عالميا" هذا كون التغيير الذي حدث في مجال الجريمة يجب أن يوكبه تغيير في أساليب تحليلها وطرق [1] مكافحتها ذلك ألن تغيير المعطيات يجب أن يؤدي إلى تغيير الآليات المستعملة.[2]

---

[1]-علي محمد، مدى نجاعة السياسة العقابية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة الميزان، ع 3 أكتوبر 2018 ص 142

[2]-أحمد طيها، عولمة وعالمية النص الجنائي كألية لمكافحة الجريمة المنظمة ص 24.

●**الوقاية الفردية:** إن عمل الدولة بمفرده ال يمكن أن يؤدي وظيفته الاجتماعية، إذا لم ينتظم الفرد وسائر المؤسسات الاجتماعية ضمن حلقة منسجمة من النشاطات البناءة بهدف تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها وعليه تتمثل هذه الوقاية في:

أ_دور المجتمع المدني: له دور فعال بالتركيز على الفاعل الضحية من منظر وإنسان بتجسيد مبادئ حقو ق الإنسان وفق القانون الدولي وذلك من خلال تفعيل أدواره في مقاومة الظاهرة تمثل في مراقبة تطبيق الاتفاقيات الدو ليه التي تصادق عليها الدولة وإنشاء بعض اللجان والمجالس المتخصصة لرسم السياسات ومراقبة نشاط الشبكات الإجرامية المرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتوعية الرأي العام حول مخاطرها وأضرارها، مما يعزز حكم القانون والمبادئ الأخلاقية واحترام نظم العدالة.

دور المجتمع العلمي المعاصر: من جامعات ومعاهد عليا متخصصة ومراكز الأبحاث بوجود رأسمال بشري فاعل متخصص للقيام بالدراسات العلمية مبنية على أسس منهجية موضوعية واقعية، مستندة على ظروف قائع الظاهرة وذلك بجمع المعلومات وتقييم المعطيات ومحاولة تقديم المخططات المستقبلية واقتراح والحل ضع البدائل لمنع ظهورها والتخفيف من حدتها رسم سياسة وفائية شاملة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- **الوقاية عن الإعلام والتكنولوجيا:**

وهي توعية المواطنين بو اسطة الإعلام عن الظاهرة وآثارها المدمرة، وتفعيل البرامج التثقيفية وانفتاحها على الجمهور في تغيير اتجاهات المجتمع المحلي وتدعيم التعاون بين الدول في الإعلام وفق للمادة 31 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وتضافر الجهود بين الدول المصدرة والعبور المستقبلة، وعليه للإعلام دو ر فعال تو جيه السلوكيات المنحرفة لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- **تحسين الظروف الاقتصادية:**

إذ يعد العامل الاقتصادي من أبرز الأسباب المؤدية لهجرة الشباب نحو الخارج، وهذا نظرا ارتفاع نسبة البطالة وكذا عدم توفير مناصب عمل لخريجي الجامعات وعليه فإنها تعد الخارج، وهذا ما دفع بالجزائر إلى تبني استراتيجية اقتصادية في إطار مكافحة هذه الظاهرة، وذلك من خلال توفير مناصب شغل للشباب على أساس العقود، وكذا أجهزة تشغيل تقوم بتنمية ودعم التشغيل الذاتي من بينها نجد:

- **الوكالة الوطنية للتشغيل:**

هذه الوكالة تقوم بمعرفة وضعية سوق العمل (لطلب والعرض)، كما أنها تلعب دورا استشاريا من حيث التشغيل والتأهيل وبالتالي فإنها تشارك في عملية خلق الوظائف بمعنى التسويق في مجال التشغيل.[4]

كما أنها تلعب دورا استشاريا من حيث التشغيل والتأهيل وبالتالي فإنها تشارك في عملية خلق الوظائف بمعنى التسويق في مجال التشغيل.[1]

[1]ـرشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الإنساني، مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012، ص 99.

•**دعم ترقية الشغل المأجور**: وهذا عن طريق تسهيل الاستفادة من مناصب عمل دائمة للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل بإدماجهم في القطاع العمومي والخاص، حيث تتولى هذه الوكالة الاتصال مع مديريات التشغيل الولائية لضمان تسيير ومتابعة وترقية ومراقبة هذا الجهاز ويتضمن هذا الجهاز ثالث عقود الإدماج وهي:

– عقود إدماج حاملي الشهادات (CDI)وجهة لخريجي التعليم العالي وكذلك التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية التكوين المهني.

–عقود الادماج المهني (CIP)موجهة للشباب طالبي العمل اول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني.

الأمن الاجتماعي ودوره في الوقاية وذلك بتقديم برامج تكوين وتأهيلية للعاطلين عن العمل ومحاولة إدماجهم اجتماعيا ومهنيا بمنحهم شهادات تتميز بالكفاءات معترف بها وطنيا ودوليا لفتح فرص للعمل، وتعزيز انتمائهم للمجتمع يولد لدى الفرد الاستقرار العاطفي والنفسي، فينشأ ذات سوية بعيدة عن التهميش والاغتراب التي عادة ما تؤدي إلى اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية من أجل تحقيق مستقبل أفضل.

المطلب الثاني: الأجهزة الوطنية المكلفة بمكافحة الهجرة غير الشرعية

وضعت الجزائر مخطط لمراقبة حدودها، ونظرا لطول حدودها البرية والبحرية واتساع المساحة الجغرافية، فقط أوكلت الجزائر مهمة مراقبة وحماية حدودها إلى عدة وحدات أمنية والأجهزة مختصة للتصدي لهذه الظاهرة، ومن هذه الأجهزة هي:

- **المصالح الأمنية:**

- **حراس السواحل:** وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل بحراسة الموانئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، وكذا إفشال كل محاولات تهريب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البحر، وكذا إنقاذهم من الغرق في عرض البحر، بالإضافة إلى أن هذه الفرق مدعمة بوسائل حديثة وبحارة أكفاء يشاركون بطريقة فعالة ومحكمة لضبط الأشخاص المتورطون في الهجرة، كما أن هذه الفرق تقوم أيضا بحراسة البواخر الأجنبية، ويقوم خفر السواحل كذلك بدوريات مكثفة وبشكل دائم ومستمر بمراقبة الحدود بصفة آلية ونظامية.
- **حراس الحدود:** وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة وهذا بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين أو المهاجرين غير الشرعيين،

اوفي هذا المجال تمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأشخاص من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية كما أن هذه المصلحة تخضع لسلطة الدرك الوطني وهي متواجدة على طول الساحل الحدودي، وتوكل لها مهمة حراسة الحدود الجزائرية ضد أي محاولة للمساس بأمن الدولة.[1]

وفي هذا الإطار فإن وحدات حراس الحدود مكلفة بمهام دفاعية عملياتية لها ارتباط وثيق بمكافحة الهجرة غير الشرعية منها ما يلي:

– مراقبة وحراسة الحدود.

–جمع المعلومات وتزويد السلطات العسكرية بها

–منع واحباط كل اختراق للحدود الوطنية 4. محاربة الإجرام والوقاية منه على الحدود والمتمثل في الهجرة غير الشرعية المتاجرة بالمخدرات والأسلحة.

[1]–عبد الرحمن كعواش، سمراء غربية، الدرك الوطني ودوره في مكافحة الهجرة غير الشرعية الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية، 27/26 أبريل، 2017جامعة أحمد دراية، أدرار، ص 15.

•**مصالح شرطة الحدود:** المصالح شرطة الحدود دورا هاما في مراقبة الحدود الجزائرية البرية، البحر يه والجوية المتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود وهي مكلفة أساسا بالمهام التالية:

-مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.

-مكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب.

-مراقبة و تائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار.

-ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة الاستشعار أي حركة مشبوهة

-إحصاء جميع المنافذ المعتادة لتسلل مع ضرورة تعزيزها بتشكيلة أمنية مناسبة.

-وضع سياسة أمنية محكمة وإجراءات احترازية لحماية حدود الدولة وفق دراسة ميدانية فعالة.

-كما تتكفل بالأجانب وتقوم بالإجراءات بمجرد صدور قرار إبعادهم وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة الأخرى، كما تقوم بالتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين.[1]

[1]-شومان نصر، التكنولوجيا الجريمة الحديثة وأهميتها في الثبات الجنائي، ط1، د.م.ن، 2001 ص168.

●الأجهزة المخصصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

●الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية

هو جهاز أنشأته المديرية العامة لألمن الوطني سنة 2004مهمته القيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري، ومن مهام هذا الجهاز:

-مكافحة خاليا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.

-مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.

-وضع استراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية[1].

-مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.

-كما يسهر الديوان على مساعدة مصالح الشرطة والمصالح الأمنية الأخرى في:

-مهام طرد وإعادة الأجانب المقيمين بطريقة شرعية.

-تحديد نقاط العبور للمهاجرين غير الشرعيين والطرق المتبعة في تزايد وتفاقم هاته الظاهرة.

[1]-أحمد طيبة، مليكة حجاج، الهجرة غير الشرعية بين استراتيجية المواجهة واليات الحماية، مقال منشور في جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، .2016.

-ضمان تكوين وتأهيل أعوان المراقبة عبر الحدود في مجال تزوير الوثائق المختلفة.

-التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

●الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة:

وهي أيضا فرقة تابعة لمديرية الأمن الوطني من مهامها:

-متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية.

-التعرف والبحث ومتابعة أفراد وشبكات الموزعين للمهاجرين غير الشرعيين.

-تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي.

-تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية.[1]

-المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية في الجزائر (طرد و الترحيل)[2]

[1]-أحمد طيبة، مليكة حجاج، مرجع سابق.

[2]-عمر الدهيمي الأخضر، مرجع سابق، ص 19.

المبحث الثاني: الآليات التشريعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

اعتمدت الجزائر على غرار بقية الدول سياسة جنائية في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية، بحيث اعتمدت على سياسة التجريم وهذا من خلال استصدارها للعديد من النصوص التشريعية.

المطلب الأول: تجريم الهجرة غير الشرعية بموجب النصوص التشريعية الوطنية

سعت الجزائر إلى سن قواعد قانونية منظمة للهجرة ودخول وإقامة وتنقل الأجانب، وتجريم تهريب المهاجرين في قانون العقوبات والقوانين الأخرى، ومن أهم هذه القوانين:

*القانون رقم 08- 11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها و تنقلهم فيها [1]:

يحدد هذا القانون وضعية الأجانب في الجزائر، بضبط إجراءات دخولهم وإقامتهم وتنقلهم، خاصة مع التدفق الكبير من المهاجرين غير الشرعيين على الحدود الجنوبية وما ترتب عليها من أبعاد خطيرة كاستفحال الجريمة المنظمة والإرهاب وتزوير العمل.

[1] -القانون رقم 08- 11، المؤرخ في 25 جوان،2008 المتضمن شروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد،36 الصادرة في 02 جويلية2008.

وتضمن هذا القانون ما يلي:

1-شروط دخول الأجنبي إلى الجزائر وخضوعه للمراقبة حسب نص المادة 04 القانون 08-11 وتقديم جواز السفر والدفتر الصحي والتأشيرة والتأكد من مدة صلاحيتها وهذا ما أكدته المواد 8و7و6 من نفس القانون.

2-شروط إقامة الأجانب والتي تسمح بإمكانية تسليم الرعية الأجنبية بطاقة مقيم مدة صلاحيتها عشرة سنوات للأجنبي الذي إقام بصفة مستمرة وقانونية خلال سبع سنوات طبقا لنص المادة 16 الفقرة 6 من نفس القانون.

وفي إطار سلسلة التعديلات المواكبة لظاهرة انتقال الشباب الجزائري إلى أوروبا بصفة غير شرعية، استحدت المشرع الجزائري تعديل المادة (175مكرر) من القانون العقوبات " تعديل 2009» دون المساس والإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، حيث أقر التعديل بعقوبة الحبس من شهرين إلى ستة أشهر مع غرامة مالية تتراوح بين 20000 دج إلى 60000 دج لكل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية معينة وباستعماله وثائق مزورة.

[1] -يوسفات علي هاشم، بن الطيبي مبارك، "الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية ")، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجاد ،08 العدد، 01 2019، ص344.

ومن جملة ما تقر في القانون 08_11 من أحكام وعقوبات ما يلي :

-عقوبات مقررة في حق الناقل الذي يقوم بنقل أجنبي إلى الإقليم الجزائري غير حائز على وثائق السفر قانونية.

-عقوبات مقررة في حق الأجنبي الذي يمتنع عن تنفيذ قرارات الإبعاد والطرد إلى الحدود.

-عقوبات مقررة على تسهيل عمليات دخول أو تنقل أو إقامة وخروج الأجنبي من الإقليم الجزائري بصفة غير قانونية.

-عقوبات مقررة على تشغيل الأجانب في وضعية إقامة غير قانونية.[1]

***القانون رقم 81- 10 المتعلق بشروط تشغيل الأجانب[2] :**

والذي نص على الجرائم في حالة مخالفة هذه الشر والعقوبات المفروضة، والتي تطال كل من العامل الأجنبي والهيئة المستخدمة على حد. سواء وتتمثل هذه العقوبات في:

1 -العقوبات المقررة على العامل الأجنبي المخالف لأحكام هذا طيبة جرم القانون قيام الأجنبي بالمخالفات التالية : العمل بدون رخصة، و عدم حيازة على جواز عمل مؤقت، أو مزاولة النشاط بعد انقضاء مدة السند.

[1]- -القانون رقم 81- 10 المؤرخ في 11 جويلية ،1981 المتضمن شروط تشغيل الأجانب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد،25 الصادرة في 14 جويلية1981.

[2]- -رؤوف قميني، المرجع السابق، ص117.

وقرر تسليط العقوبة بغرامة مالي ة تتراوح ما بين 1000دج إلى5000دج وبالحبس من عشرة أيام إلى شهر واحد أو بإحدى هاتين العقوبتين دون الإخلال بالإجراءات الإدارية التي تتخذ ضد والتي يصل مداها للطرد. وهذا طبقا لنص المادة 25 من القانون 81-10. كما نجد نص المادة 39-35 من القانون 08- 11يسلط عقوبة امتناع الأجنبي من تقديم المستندات والوثائق التي تبين وضعيته القانونية بغرامة مالية تقدر ب 5000دج كحد أدنى إلى 20000 كحد أقصى.

2-العقوبات المقررة على الهيئة المستخدمة : تنص المادة 19 من القانون 81- 10 على أنه يعاقب بدفع غرامة مالية من 5000دج إلى 10000دج، لتشغيل العامل الأجنبي دون جواز سفر أو رخصة عمل. فحين نص المادة 23 من نفس القانون يعاقب الهيئة المستخدمة على عدم إرسال إشعار لإنهاء علاقة العمل مع الأجنبي بغرام ة مالية من 100دج إلى 2000دج على أن يضاعف المبلغ إذا تكررت المخالفة [1]. أما نص المادة 49 من القانون 08- 11 يجرم تشغيل المؤسسة للأجنبي وهو في وضعية غير قانونية، وخصص لها عقوبة بغرامة مالية من 200000دج إلى 800000دج في حالة القيام بذلك.[2]

[1] _أنظر: المادة 20 من القانون 81- 10.

[2] _ رؤوف قميني، المرجع السابق، ص127.

***قانون البحري:**

تنص المادة 545 من القانون البحري على مختلف الجرائم المرتكبة من كل شخص مهما كانت جنسيته والتي يمكن أن نذكر منها: التسرب خلسة إلى السفينة بنية القيام برحلة، مساعدة أحد أعضاء طاقم الباخرة على إركاب أو إنزال راكب خفي أو تزويده بالمؤونة، أو تنظيم تسهيل الركوب الخفي بأي شكل. والتي قرر المشرع لها عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وغرامة مالية من10000 دج إلى ،50000 كما تتحمل السفينة مصاريف الطرد إلى خارج القطر للراكب الأجنبي الذي وجد على متنها. كما خصص المشرع عقوبة الغرامة المالية من 1000 دج إلى 2000 دج أو غرامة مالية بخمسة 5000دج لكل شخص يدخل إلى المنطقة المحظورة بدون ترخيص أو دخل عبر مسالك غير مرخصة أو أي شخص دخل إلى المنطقة المحجوزة بالميناء بدون رخصة أو وثيقة تبريرية. وهذا طبقا لنص المادة 939. من القانون البحري [1].

[1]_ رؤوف قميني، المرجع السابق، ص119.

***قانون الطبي:**

نصت المادة 202 من قانون الطيران المدني على تجريم عملية إركاب أو إنزال الركاب أو البضائع بصفة غير قانونية من قبل قائد الطائرة، وذلك بالعقاب بالحبس لمدة تتراوح من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة تتراوح بين 100.000دج ومائتين 200.000دج أو بإحدى العقوبتين فقط. فحين نصت المادة 207 من قانون الطيران المدني على تجريم ركوب الطائرة بدون حمل وثيقة سفر شرعية وبدون موافقة المستغل، والعقاب على هذه الأفعال بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة تتراوح بين 10000دج و100000دج .[1]

***القانون رقم 09- 01 المؤرخ في 25 فبراير2009 [2]:**

الذي ينص على تجريم تهريب المهاجرين غير الشرعيين والذي كان ترجمة فعلية لما نص عليه بروتكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل للاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عير الوطن المصادق عليه بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-418 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003.

[1]_ القانون 09-01، المؤرخ في 25 فبراير،2009 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد،15 الصادرةفي08مارس2009 ,

[2]_المرسوم الرئاسي رقم – 03 ،418 المؤرخ في ن 09 نوفمبر ،2003 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد،69 الصادرة في 12نوفمبر2003.

نص هذا القانون على الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني وذلك بمقتضى المادة 175 مكرر 1 [1]على ": دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب 48 بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20000دج إلى 60000دج أو بإحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الجدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتخلص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر المنافذ أو أماكن غير مراكز الحدود".

[1] _تم استحداثها بمقتضى القانون 09_01، المؤرخ في 25 فبراير،2009 المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم للأمر 66-156، المؤرخ في 08جوان 1966وقد تم تصنيف الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني وإدراجها ضمن الفصل الخامس الجنايات والجنح التي يرتكبها الأشخاص ضد النظام العمومي,

المطلب الثاني: تعريف جريمة تهريب المهاجرين في التشريع الجزائري

أسس المشرع الجزائري لجريمة تهريب المهاجريين في القانون 09-01 المعدل والمتمم لقانون العقوبات [1]، بالرجوع لهذا القانون بحثا عن تعريف لجريمة تهريب المهاجرين، توصلنا للنتيجة التالية :

-بالنظر للقانون 09-01عرف المشرع الجزائري جريمة تهريب المهاجرين في نص المادة 303 مكرر 30 من قانون العقوبات المعدل والمتمم بالقانون 09-01 على أنها :" القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى". والملاحظ أن هذا التعريف جاء مخالفا تماما للتعريف الذي تضمنته المادة الثالثة من البروتوكول المشار إليها سابقا رغم مصادقة الجزائر على هذا البروتوكول سنة،2003 ذلك أن المشرع الجزائري عرف تهريب المهاجرين على أنه تدبير الخروج غير المشروع بدالا من تدبير الدخول كما جاء في البروتوكول، وقد يكون السبب في ذلك حسب تقديرنا أن الجزائر عموما

[1] _محمد صباح سعيد، جريمة تهريب المهاجرين، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، مصر، ،2013، ص35.

ليست دولة مقصد للمهاجرين بقدر ما هي دولة منطلق وعبور في الغالب. ولكن من الناحية القانونية يجب على المشرع أن ينظم كل الحالات، لذلك يجب أن يتدخل وي ارجع محتوى هذه المادة ويضبط تعريف جريمة تهريب المهاجرين ليس وفقا لما جاء في المادة الثالثة من البروتوكول ألسباب التي سبق وبيناها، نما ليجعل التعريف أكثر شمولية، فيتضمن الدخول، الخروج، البقاء والتنقل غير المشروع في الدولة لشخص ليس من رعاياها مقابل الحصول على منفعة مادية أو معنوية وحتى لو تم ذلك بالمجان.

•أركان جريمة مغادرة الإقليم بصفة غير شرعية:

2-الركن الشرعي (مبدأ الشرعي) :

إن مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات [1] يشمل جميع قواعد القانون الجنائي، وقد اعتمد الفقه منذ أمد بعيد أن هذا المبدأ يسري ليس فقط على القانون الجزائي موضوعي، بل أيضا على القانون الجزائي الشكلي [2]، وتجدر الإشارة إلى أنه ورغم وجود هذا النص فإن تطبيقه اثار عدة إشكاليات من الناحية العملية[3].

وعليه فقد تضمنت المادة 175 مكرر1 تجريم ما يلي: مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتياز أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحال هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول لكل شخص سواء كان جزائريا أو أجنبيا مقيما.

[1]_المادة الأولى من قانون العقوبات: «لا جريمة ولا عقوبة وال تدبير أمن بغير قانون."

[2]_رعد نبيل شديد الفاضل، الدفوع الشكلية في أصول المحاكمات الجزائية دراسة مقارنة، ج2، ط2، بيروت، د د ن، 2009_2010، ص594.

[3]_بن فريحة رشيد، المرجع السابق، ص 194.

2_ الركن المادي:

من المسلم به أنه ال جريمة دون ركن مادي، ألنه المظهر الخارجي لها وبه يتحقق الاعتداء على المصلحة المحمية قانونا، وعن طريقه تقع الأعمال التنفيذية للجريمة من أجل هذا فإن التحقق من توافر الركن المادي هو الشرط الأساس للبحث في مدى قيام الجريمة، من عدمه[1]، وعليه فالنشاط المادي لهذه الجريمة حسب المادة 175 مكرر 1 يتمثل في صورتين:

-الصورة الأولى : تتم بمغادرة الإقليم الوطني عبر المراكز الحدودية، وحددت الفقرة 1 صفة الجاني في هذه الجريمة بالجزائر الحائز على الجنسية الجزائرية سواء بصفة أصلية أو بصفة مكتسبة، والأجنبي المقيم فقط.

-الصورة الثانية : تتم بمغادرة الإقليم عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود والتي جاءت بها الفقرة 2 من نفس المادة وأكدت أنها شاملة لكل شخص بعبارة "كل شخص." [2]

[1]- عالي سمير، عالية هيثم سمير، الوسيط في شرح قانون العقوبات، القسم العام، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع 2010ص 238.

[2]-بن فريحة رشيد، المرجع السابق، ص ص ص 155،154،153.

●الركن المعنوي:

يتمثل الركن المعنوي في توفر القصد الجنائي لدى الشخص لدخول أو مغادرة التراب الجزائري بإحدى الطرق غير الشرعية المنصوص عليها قانونا، ونيته في دخول أو مغادرة الإقليم الوطني نحو دولة أخرى، إذ أن مجرد الخروج من حدود الدولة التي يقيم بها الجاني ال يكفي القيام هذه الجريمة ألنه قد يكون الغرض المالحة أو الصيد في المياه الإقليمية، وقد يحدث في بعض الأحيان أن يضل الشخص طريقه في المنطقة الحدودية وبالتالي يؤدي إلى عبورها دون تعمد منه ولهذا فهنا ال يكون هذا العبور جريمة ألنه غير مقصود. [1]

وعليه فجريمة المغادرة الإقليم بصفة غير شرعية هي جريمة عمدية ال تستلزم قصد خاص بل يكفي القصد العام وهي ارادة الجاني بمغادرة الجزائر وعلمه أنه لم يأخذ الوثائق اللازمة وبدون شرعية.[2]

[1]_بن فريحة رشيد، نفس المرجع، ص 163.

[2]_صقر نبيل، الوسيط في جرائم الأشخاص: شرح 50 جريمة ملحق بها الجرائم المستحدثة بموجب القانون 09_01 عين مليلة، د. ط دار الهدى، 2009ص 367 .

المبحث الثالث: القضاء على الهجرة غير الشرعية بين الصعوبة والفرضيات

المطلب الأول: صعوبة القضاء على الهجرة غير الشرعية

- **الهجرة غير الشرعية من التهريب إلى التجريم:**

وحسب اتحاد المتوسط لمكافحة الإرهاب والهجرة غير المشروعة؛ فقد قالت المفوضية الأوروبية أن اتحادا جديدا يضم دوال أوروبية ومتوسطية يتعين أن يسعى إلى تعزيز التجارة ونشر الرفاهية ويعمل على الحد من الهجرة غير المشروعة ومكافحة الإرهاب والجريمة."

وفي هذه الحالة ومع اتساع رقعة بالد المقصد إلى حد يفوق كل التصورات التقليدية وكذلك مع التصاعد الفلكي في أعداد النازحين وتركز اعتمادهم على وسائل نقل ضخمة مثل السفن أصبحنا الان نواجه ظاهرة ال ينطبق عليها مصطلح محدود مثل الهجرة غير الشرعية وما يشابهه من تعبيرات سابقة مثل الهجرة الاقتصادية. إن المصطلح الأفضل انطباقا في هذه الحالة هو مصطلح الخيال العلمي الذي كان يروج في السبعينات حول الطوفان البشري الذي يتمثل في عش ارت الماليين من البشر الذين يهربون من أماكنهم نتيجة لكارثة طبيعية أو تدهور مأساوي في البيئة بحثا عن الطعام

والغريب أن هذه التصورات التي طرحت في السبعينيات وحتى في الثمانينيات على أنها مجرد خيال علمي محتمل الوقوع أصبحت تطرح الآن ومن خلال سيناريوهات الاحتباس الحراري وذوبان ثلوج القطبين وتغيير المناخ وما إلى ذلك على أنها احتمالات علمية مرجحة. ويقع ما يحدث الآن ويجري وصفه تحت مسمى الهجرة غير الشرعية موضعا قلق بين تطورات الخيال العلمي السابقة وسيناريوهات العلم المتوقعة. وبذلك يعد مصطلحنا بمثابة نوع من التعطيف أو التعبير الخفيف حسب المفهوم اللغوي؛ ألن ما يحدث ليس بالتأكيد هجرة غير مشروعة أي غير مؤطرا بإجراءات قانونية ولوائح محددة بل هو أكبر من ذلك يتخذ صورة بحر من البشر يهرب من ظروف ال تقتصر على ما قد يتوقع من حروب أو ضغوط سياسية أو بطالة، بل تمتد لتشمل مستوى المعيشة نفسه أي الحصول على أساسيات الحياة [1].

إذن؛ نكاد نجزم باستحالة القضاء على الهجرة غير الشرعية إذا ركزنا على الآليات التقليدية باعتبار الظاهرة جريمة يعاقب عليها القانون، بينما ال يعاقب من كان سببا في مآسي المهاجرين، بل كان من الواجب النظر إليها في جانبها الإنساني والحضاري، أي إعطاء قراءة جديدة للهجرة من الناحية الإيجابية، تسعى لصناعة تركيبة بشرية جديدة،

[1]_فريزة عوديه، مكافحة الهجرة غير الشرعية – في ظل التشريعات الوطنية الاتفاقيات الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2014-2015، ص 399.

والأمثلة كثيرة منها: المدينة النبوية التي أخي فيها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم– بين المهاجرين والأنصار؛ فكانت أحسن نموذج المجتمع إسلامي في التاريخ، ومثل رحلة الزنوج إلى أمريكا قسرا–ما أصبحت عليه اليوم من حضارة، وتهجير فرنسا للمساجين الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة، فنتجت عنها تركيبة بشرية جديدة، وغيرها من النماذج التي برهنت على استحالة زوال الهجرة سواء شرعية أو غير شرعية، ألنها ببساطة تمثل دورة تاريخية حتمية للتمازج بين الأجناس البشرية وصدق الله العظيم الذي يقول في كتابه العزيز (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا) (الآية 13 من سورة الحجرات)، فالغاية المرجوة من الهجرة هو التواصل للتعارف والتجانس وتبادل الخبرات والمنافع، وهي فطرية في الإنسان ، ألنه عالمي تحت غطاء المواطنة، له كل الحرية في التواصل.

لولا الهجرة، لما كان هناك تجديد في الحياة، وتطور في الصناعة، والتجارة، والمعارف الكونية، حتى في ظل الحروب والمعارك، وعليه نقول إن التفكير في زوال الهجرة بنوعيها استحالة منطقية ألنها من صنع الإنسان وفيها يكتشف ذاته ويتعايش مع الآخرين بالضرورة.

وسوف تثبت الأيام بأن الهجرة غير الشرعية ستفرض رأيها في التعايش معها ويستحيل القضاء عليها ولو كلف كل الدول ملء الأرض ذهبا.

وتحت الحمراء أو غيرها في أعلى جودة وآخر طراز، لتفعل فعلتها في الشباب خاصة، لتثبت فشل كل السبل لإيقافها، لكن زادت بسرعة مذهلة وبأشكال مختلفة، مما يتطلب مراجعة الإجراءات القديمة للتعامل مع الظاهرة بعقلانية وموضوعية، أي الأخذ منها ما ينفع، ورفع ما يضر المهاجر أينما حل وارتحل. ثم نسأل: كيف نستثمر في هذه الظاهرة؟

كنا ننتظر الاستثمار في الطاقة البشرية المنتجة او القادرة على دفع عجلة التنمية نحو الأمام عن طريق الاستفادة من خبرة اليد المهاجرة العائدة بدل توظيف اليد الأجنبية الموجودة من أجل مصلحتها، لكن الآليات والإجراءات الأمنية والتنظيمية والتشريعات الوطنية والدولية المكملة للجهود المبذولة في إطار مكافحة التدفق الهائل للمهاجرين والتي صبت كلها في قانون التجريم كونها ترتبط بالتهريب والمتاجرة الإرهاب دون مراعاة للجانب الإنساني والنفسي الاجتماعي؛ فباتت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصعب بكثير، بل زادت من تعقيدها، وهذا ما يجعلنا نحكم على الوضعية بصعوبة مكافحة الهجرة السرية في ظل التشريعات الوطنية والدولية، ومن المنطقي أن تكون هناك مراجعة لجملة القوانين الصادرة بحق المهاجر بما في ذلك التضييق عليه بدل الاستفادة منه. وعليه تفقد الدول بأكملها لروح التنمية فيظل مكافحة المهاجر العائد إلى وطنه بدل حمايته وتشجيعه على استثمار ثروته المصلحة الجميع.[1]

[1]_فريزة عوديه، المرجع السابق، ص341

•تداعيات الهجرة السرية على الأمن والسياسة والاقتصاد والاجتماع :

للهجرة السرية تداعيات وانعكاسات خطيرة في كل مجالات الحياة، لكن الجانب العام الذي تؤثر فيه بدرجة أكبر هو الجانب الأمني ثم يليه باقي الجوانب الأخرى، لكننا سنركز على الأهم منها كدليل على أهمية الهجرة السرية وما تفرزه من قضايا محلية وإقليمية ودولية.

-التداعيات الأمنية والسياسية:

إن الوجود غير الشرعي وغير المتحكم فيه للأجانب، أصبح مصدر التهديدات التي تمس بالأمن بصفة عامة، ففقد ضبط شبكات مختصة في التزوير واستعماله، ومتاجرة في المخدرات، وامتهان الدعارة وتسلل الأجانب قصد التجسس، وهذا الطابع (الأخير) يكون مستعملا من طرف القوات الأجنبية وبالأخص فرنسا وإسرائيل، لخلق توترات محلية تساعدها على التدخل التي شؤونها الداخلية، تعتقد تداعيات هذا الحادث بحيث طالت أثاره مختلف السياسات والإجراءات والظواهر المتصلة بالهجرة العالمية. ولم تقتصر هذه تداعيات على المتجهين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بل شملت بقية البالد المستقبلة للهجرة وخصوصا أوروبا."

-التداعيات الاقتصادية

العامل الاقتصادي هو الدافع الرئيسي لشباب هذه القرية وراء الهجرة غير الشرعية، وقد فقدت القرية المئات من شبابها غرقا بالشواطئ، وذلك نظرا لتدني الأوضاع الاقتصادية بالقرية وعدم وجود فرص عمل، حيث تحتل محافظتا الفيوم وسوهاج المركز الأول في المحافظات المصرية الطاردة أبنائها في صعيد مصر، وتحتل الفيوم المركز الخامس على مستوى الجمهورية."[1]

-التداعيات الاجتماعية:

تنتج ظاهرة الهجرة غير الشرعية آثارا اجتماعية خطيرة ومتعددة، لعل أهمها مشكلة الاندماج: تثير قضية الهجرة عامة مشكلة اندماج لدى المهاجرين حيث تواجههم صعوبات معقدة في التكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر صعوبة مع مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث ال يحمل المهاجرين السند القانوني لوجودهم في الدولة المستقبلة، وينظر لهم المجتمع على أنهم الصوص أو متطرفين، ويساعد في تفاقم هذه المشكلة التناول العالمي لهؤلاء المهاجرين، خاصة في الدول الأوروبية"

[1]-مساعد عبد العاطي شتيوي، "التدابير والإجراءات لمصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، ص 22

المطلب الثاني: فرضيات القضاء على الهجرة غير الشرعية

هناك نية مشتركة بين الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية بالقضاء عليها، ولو بعد مدة، وال ندري الكيفيات التي تسمح لنا في يوم من الأيام بعودة كل المهاجرين إلى بلدانهم الافلام الدرامية؛ ولسنا بصدد السخرية من الجهود المبذولة، ولكن البعض يجزم بزوال الظاهرة وفق فرضيات ال تضع في حسبانها الإجراءات السابقة، وإنما هي نظرة إنسانية أخلاقية، وتحمل أبعادا استراتيجية مستقبلية عملية، ويمكن القول بوجود ثالث فرضيات لزوال الهجرة غير الشرعية، ونلخصها فيما يلي:

●فرضية اختفاء الهجرة غير الشرعية بالتدريج والتوجيه:

الاختفاء التدريجي للهجرة غير الشرعية يظهر بعد عودة الأمن والاستقرار للدول التي تعيش اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية مع إعطاء ضمانات أولية للحقوق الفردية في التنمية البشرية، وهذه الفرضية تأخذ بعد نفسي وعملي أكثر مما هي مواثيق وتعهدات قد تزعزع الثقة في النفس. وإذا كان البعد عملي فالمقصود هنا هو إعادة الاعتبار للفرد كطاقة حيوية تحرك الأشياء الخارجية على كل المستويات.

فالاستقرار النفسي للإنسان، هو الشرط الأول الذي يتيح له استثمار هذا الإمكان الحضاري الهام، وقد دلل مالك بن نبي (1905_1973) الحضاري الهام، هذا عندما أشار إلى أن النواة الأولى للحضارة الأوربية ارتبطت منذ بدايتها بالأرض عندما

تتفاعل معها الإنسان الأوروبي بعهد ففرضت عليه نزعة الاستقرار نمطا خاصا من الحياة الاجتماعية، فهو مفهوم الملكية فأصبح يعيش في مجال حيوي مكيف طبقا لضروب نشاط موسمية منتظمة فتكون لديه مفهوم العمل اليومي وفكرة الزمن الاجتماعية [1]

وبعد استقرار الانسان، يأتي دور التوجيه لتحقيق الهدف المطلوب، حيث يقول مالك بن نبي ((التوجيه بصفة عامة، قوة في الأساس وتوافق في سير ووحدة في الهدف، فكم من طاقات وقوى لم تستخدم، لأننا لا نعرف كيف نكتلها، وكم من طاقات وقوى ضاعت فلم تحقق هدفها، حين زحمتها قوى أخرى صادرة عن نفس المصدر متجهة إلى نفس الهدف))، والخلل هنا يظهر في قبول اليد العاملة المهاجرة استهلاك طاقتها بتوجيه قوى أجنبية لها بدال من توجيه نفسها بنفسها، وهنا يكمن التناقض.

وتنحصر قوة التوجيه في العمل والفعالية، أي ما ينبغي أن نعرفه وكيف نستخدمه، فإلى جانب العقل النظري، نحتاج إلى عقل عملي يتميز بالإدارة، إذ يقول مالك بن نبي((: ونحن أحوج ما نكون إلى هذا المنطق العملي في حياتنا، ألن المجرد متوفر في بالدنا، غير العقل التطبيقي الذي يتكون في جوهره من الإدارة والانتباه فهو شيء يكاد يكون معدوما.))

[1]_مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر، دمشق، ص: 142.

أما العمل فهو الذي يحدد قيمة الأشياء في الإطار الاجتماعي؛ أي أن العمل يعتبر الوسيلة للتحضر، لذلك ينظر إلى توجيه العمل على أنه "تأليف كل هذه الجهود لتغيير وضع الإنسان وخلق بيئته الجديدة ومن هذه البيئة يشتق العمل معناه الآخر: كسب العيش لكل فرد[1]. وهذا التوجيه يكون في البداية نحو غاية معينة انطلاقا من الفرد والوصول إلى بناء حضاري جديد مستقل ومنتج.

كما تعتبر الفعالية الاجتماعية شرطا أساسيا ومرتكز مهما في النهوض بالإنسان ولقد أكد مالك بن نبي على دورها في قوله ((إذا تحرك الإنسان تحرك المجتمع والتاريخ.)) [2] وهذا ما يجعلنا ندرك الأسباب ونوعيتها، ونرى أن ما يجري في التاريخ متأثر بسلوكنا وبموقعنا وإرادتنا في تغيير الأشياء، فشرط الفعالية تستثار في الفرد حين يسود المجتمع القلق والشعور بالخطر وتظهر الفكرة التي تحدد له طريق الخالص."[3]

[1] _المصدر نفسه، ص 107.

[2] _ مالك بن نبي، تأملات، ترجمة وتقديم عمر مسقاوي، دار الفكر، دمشق، 1976، ص 125.

[3] _مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم السالمي، ط 9، تر جمة محمد عبد الحفيظ علي، القاهرة، مكتبة عمارة، 1971، ص 97.

إن تحقيق العودة لحضارة الأمة وصناعة التاريخ ال تكون بذلك الإنسان الذي لم يعد قادر على تقديم أي أساس روحي ومادي لوجوده؛ ذلك الإنسان الذي عجز عن مواجهة تحديات واقعه فحاول الهروب والغالق على ذاته، فهذا النوع هو رمز للتمزق ق والتحلل الاجتماعي، بل الإنسان المتكامل والمتوازن هو من يصنع التاريخ.

حيث يقوم بدوره المزدوج المتمثل في الحضور والشهادة على الناس المعاصرين له، وهذا ما يؤكده بن نبي في قوله ((فالتاريخ يبدأ بالإنسان المتكامل الذي يطابق بين هذه ومثله الأعلى في حاجاته الأساسية والذي يؤدي في المجتمع رسالته المزدوجة بصفته، ممثلا وشاهدا.)) [1].

تبدو الرسالة واضحة في تحقيق الفرضية الأولى، وهي العودة إلى النظر في أعماق المهاجر كفرد ينقصه التوجيه والفعالية لتحقيق الهدف، وهو بناء حضاري جديد، ولو اقتنع المهاجر غير الشرعي بوجوده كعقل تطبيقي عملي، لكان خالصه بيده، وعليه فالهجرة غير الشرعية إذا افترضنا زوالها واختفاءها تدريجيا، البد من الاهتمام بالفرد في كيانه الداخلي ووعيه بما يحيط به قبل محاصرته بجملة الإجراءات القانونية والتنظيمية والأمنية التي لم تقدم أي نتيجة لحد الساعة.

[1]_مالك بن نبي، وجهة العالم السالمي، ص، 32.

- **فرضية اختفاء الهجرة غير الشرعية بالتغيير الإرادي:**

اختفاء الهجرة غير الشرعية في إسناد التسيير للإرادة العامة للمجتمع، ويظهر ذلك في التغيير الهادئ للسياسة المنتهجة في الدول المعنية بتصدير الطاقة البشرية نحو الخارج. "واذا كان من الممكن خلق مجتمع جديد فإن الأمر يتطلب أوال الوعي بالصعوبات التي تعترض المحاولة والتي تكاد مواجهتها ترقى إلى مستوى الاستحالة. وربما كان الإدراك الغامض لهذه الصعوبات سببا أساسيا من الأسباب التي جعلت الجهود المبذولة قليلة جدا الحداث التغيرات الضرورية."[1] إن الحياة الاجتماعية مبنية أساسا على الروابط التي توحد الأفراد وتجمع بينهم، إذ إلا يمكن تصور اجتماع إنساني من غير شبكة من العالقات تتيح للأفراد الاتصال والتفاعل يقول عنها مالك بن نبي: "ليس المقصود هنا تشريح المبادئ الخلقية، بل تحدد قوة التماسك اللازمة للأفراد في مجتمع يريد تكوين وحدة تاريخية، هذه القوة مرتبطة في أصلها بغريزة الحياة في الجماعة عند الفرد."[2]

[1]_مالك بن نبي، مشكلة الثقافة ص ،88.

[2]_مالك بن نبي، ميلاد المجتمع، ص، 35.

إن المجتمعات الحقيقية هي التي تحمل طابع الحركة والتطور ضمن الحركة الزمانية، ثم إن الحركة البشرية وصيرورتها هي المعنى الحقيقي للحركة التاريخية الفعلية، إذ التاريخ هنا يصبح تاريخ الحركة البشرية. ولهذا " فالمجتمع هو: الجماعة التي تغير دائما خصائصها الاجتماعية بإنتاج وسائل التغيير، مع علمها بالهدف الذي تسعى إليه من وراء هذا التغيير [1] هكذا، فالأمة حين تصاب بالانحطاط والانحدار، فإنه مهما توفرت لديها الشروط المادية ستكون هذه الأخيرة من نصيب الشعوب الأخرى، حيث ستظل الأمة المغلوبة على أمرها تتخبط في مشاكلها، ألنها ال تملك إرادة التغيير وبناء الحضارة. ولهذا فإن أي جماعة بشرية تكتسب صفة المجتمع عندما تشرع في الحركة، أي عندما تبدأ في تغيير نفسها من أجل الوصول إلى غايتها، وهذا يتفق من الوجهة التاريخية مع لحظة انبثاق حضارة معينة، أما الجماعات الساكنة فإن لها حياة دون غاية فهي تعيش في مرحلة ما قبل الحضارة.. وهكذا، فالأمة التي ال تملك الإرادة الحضارية، هي أمة ساكنة إذ أن لها حياة دون غاية، فهي تعيش في مرحلة ما قبل الحضارة." [2]

[1]_ المصدر نفسه، ص ،16.

[2]_ المصدر السابق، ص 16، بتصرف.

إذن؛ أقل ما يقال عن هذه الفرضية إنها تخضع لعوامل حضارية تجتمع فيه الإرادة العامة على كلمة واحدة هي الحفاظ على كيان الأمة من الضياع تحت أي تأثير خارجي.

وال أدل على ذلك مجتمع النمل وكفى به موعظة. والهجرة غير الشرعية تمثل قضية حضارية تتوقف على رغبة المجتمع في التغيير قبل قرار أفراده في تحديد الوجهة التي تحتضنه، وإلا تلاشت معالم المجتمع الساكن حتى وإن كان يملك المادة لكنه ال ينتج وسائل التغيير فالهجرة غير الشرعية من خلال هذه الفرضية إن كتب لها الزوال تتطلب الحركة داخل المجتمع عن طريق الإرادة في التغيير النوعي للخصائص الاجتماعية قبل التفكير في ملكية وسائل الإنتاج، والنطاق في التنمية وتحقيق الهدف المنشود وهو اختفاء الظاهرة دون إجراءات قانونية أو تنظيمية أو أمنية.

•فرضية اختفاء الهجرة غير الشرعية الكلي والنهائي:

الاختفاء الجذري يظهر في حالة وضع رؤية استراتيجية لمشروع إنسان منتج، وربما القضاء على الظاهرة عن طريق التفكير في الأجيال التي لم تولد بعد، وحساب اختفاءها بعد مرور جيل على الأقل، فالمسألة هنا تتعلق بالوقت والتنفيذ في وضع مشاريع تنموية الأربعة استراتيجيات (40 سنة ما فوق).

فالبد إذا من الاهتمام بالأجيال اللاحقة إذا أ اردت الدول المعنية القضاء على الهجرة غير الشرعية، ولو باعتمادها المخططات بعيدة المدى، على الأقل ضمان اختفاء الظاهرة في ظل تغير الخصائص الذهنية للمجتمعات والمغزى من هذا التحول هو الحاجة الماسة لذهنية إيجابية، يقول عنها مالك بن نبي :((إن حاجتنا الأولى هي الإنسان الجديد، الإنسان المتحضر، الإنسان الذي يعود إلى التاريخ الذي خرجت منه حضارتنا منذ عهد بعيد.)) [1]

ولا يتأتى هذا إلا من خلال عامل مهم ال يقدر بثمن، وهو الوقت، حيث أصبحنا في عصر السريع يأكل البطيء، وهذا العامل يعني اغتنام فرص الحياة، والدليل على ذلك قول مالك بن نبي:)) أن وقتنا الزاحف صوب التاريخ ال يجب أن يضيع هباء كما يهرب الماء من الساقية، وال شك أن التربية من الوسيلة الضرورية التي تعلم الشعب العربي السالمي ويقصد أننا لو تعلمنا قيمة الوقت وضرورة استغاله في إنشاء المشاريع الهامة كانت أجيالنا اللاحقة في أمان وضمان لمصالحها الضرورية، وبالتربية يكون صمام الأمان للرؤية الاستراتيجية العازمة على اجتثاث الهجرة غير الشرعية من جذورها. لذلك من العبث انتظار ليلة القدر أو المهدي المنتظر الذي سيخلص البشرية من فوضى الهجرة من مكان إلى مكان بحثا عن الأمن والاستقرار والرفاهية.

[1]_مالك بن نبي، تأملات، ص 193

أما معالجة الهجرة غير الشرعية في حالتها الطبيعية، فهناك أمل كبير في تسويتها في الوقت المناسب مع مراعاة الظروف والنظر إليها بنظرة إنسانية وأخلاقية قبل أن تكون قانونية وتنظيمية تطارد بها أشباح في ليلة مظلمة. أو لنقل بأن قانون المهاجر الساعي للتجريم لم يجد نفعا بقدر ما هو في حاجة إلى حماية قانونية يتم بموجبه الاستفادة منه أثناء عودته كطاقة بشرية متجددة، ولعل هذا الإجراء يمكن التقليص من أخطار الهجرة السرية .

خلاصة فصل الثاني:

وفي نهاية هذا الفصل نجد أن الجزائر قد سخرت العديد من الآليات لمكافحة الهجرة غير الشرعية سواء كانت هذه الآليات من أجل الوقاية من هذه الظاهرة، أو آليات قام المشرع الجزائي بسنها من أجل مكافحة مثل هذه الجرائم، إلا أن هذا غير كافي وذلك راجع لخطورة وصعوبة الهجرة غير الشرعية وانتشارها الواسع في العالم، ووجب توافر نوايا حسنة من قبل الدول للقضاء على هذه الجرائم وكذا محاولة تعزيز الجهود الدولية في هذا المجال بإبرام الاتفاقيات والتعاون في المجال الأمني والمعلوماتي.

خاتمة

إن الهجرة غير الشرعية تعتبر ظاهرة شائعة بين الدول ولهذا تسعى بعض الدول التنسيق فيما بينها وذلك راجع نتيجة لعوامل ودوافع معينة، استدعت ضرورة مد كل طرف بيده إلى الآخر من أجل تنسيق وتكثيف الجهود حتى يتم معالجتها بما هو مناسب من الحلول وفي إطار شامل لكل ما تطرحه هذه المشكلة.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية معقدة من حيث الأسباب والآثار، وصارت الهجرة غير الشرعية من أهم ظواهر التي تشغل المجتمع من كل نواحي الاقتصادية الاجتماعية السياسية، لهذا حرصت الدولة الجزائر على وضع الحراسة الأمنية على حدودها. على رغم من هذا فقد تتزايد يوميا نسبة الهجرة غير الشرعية.

نستطيع قول إن الأسباب الهجرة غير الشرعية تتعلق بالمعيشة الاقتصادية وظروف التي يعيش فيها الشباب في وطنه فهو يختلف عن الدول أخرى مما يؤدي شبابنا اليوم بالهجرة.

فشرع المشرع الجزائري الآليات لمكافحة الهجرة غير الشرعية التي قمنا بإبرازها من خلال دراستنا للظاهرة ووضع قوانين والعقوبات لاجتناب ومحاولة تخلص من هذه الظاهرة.

رغم كل الآليات والقوانين التي نص عليها دستور الجزائري فلم يمكن من تخلص من هذه الظاهرة فإنها تزداد دائما.

ومن خلال درستنا لهذه الظاهرة توصلنا للبعد النتائج:

_إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية لا تقف عند حدود دولة فقط.

_الهجرة غير الشرعية لها الأسباب والأثار على المجتمع والأفراد.

_عامل الاقتصادي سبب رئيسي في الهجرة الشباب وهذا ما يؤدي إلى بطالة وعدم توفير المناصب العمل.

_عدم وجود وعي فردي ومجتمعي لدى الراغبين في الهجرة غير الشرعية.

_ الهجرة غير الشرعية ليست وليدة الصدفة بل وليدة عوامل أدت لظهورها وعدت انتشارها فكأنها شر البد منه.

_ تميز جريمة الهجرة غير الشرعية بطابع السرية والخفاء، هذا كونها ترتكب من قبل فئة خاصة في المجتمع، الأمر الذي يجعل البحث والتحري عن هذه الجرائم صعبا وفي بعض الأحيان غير ممكن.

_ إعادة دراسة الظاهرة بر متها وبلورة قناعة مشتركة فمحاربة الهجرة غير الشرعية تتطلب على المدى المتوسط والطويل مواجهة الأسباب المؤدية لها.

_الطرق البحرية أكثر الطرق استعمال للهجرة غير الشرعية لقرب المسافة بين الدول المصدر والمقصد بدليل مصير معظمهم كان الغرق

_ تعتبر أوروبا الوجهة المفضلة لجل المهاجرين غير الشرعيين، فهي جنة فوق الأرض في نظرهم لذا تعد قارة المهاجرين.

من خلال النتائج المتوصل اليها في هذا الموضوع تم الخرج باقتراحات تسمح لنا بترك مجال البحث مفتوح في هذه المواضيع الهامة التي ندرجها كما يلي:

-الهجرة غير الشرعية هي احتقار للقانون وانتهاك لحقوق النسان سواء بالنسبة للغير او الشخص المهاجر نفسه عقد اتفاقيات متعددة الأطراف بشأن تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، وعدم الاقتصار على الاتفاقيات الثنائية فقط بين الدول المصدرة والدول المستقبلة.

_ لا يجوز الدفع بممارسة حق أساسي وهو الحق في البحث عن حياة أفضل إذا كان ذلك يشكل مساسا باستقرار مجتمع معين او سيادة دولة معينة.

_ توسيع نطاق السلوك المجرم في جريمة تهريب المهاجرين ليشمل ليس فقط تدبير الخروج غير المشروع من اقليم الوطني، إنما كذلك الدخول، الإقامة، والتنقل.

_ إضافة ظرف تزوير الوثائق وانتحال الهوية ضمن ظروف

تشديد عقوبة جريمة تهريب المهاجرين

_ ضرورة توحيد أحكام جريمة تهريب المهاجرين ضمن نص قانوني واحد، عن طريق دمج أحكامها المتفرقة في القانون 08-11 و09-01 منعا للتعارض الموجود بينهما من حيث نطاق هذه الجريمة والعقوبات المقررة لها في كل النصين.

_يجب ان تكون هناك إرادة سياسية في القضاء على أسباب الهجرة غير الشرعية وعدم الاقتصار فقط على تجريمها واتخاذ إجراءات امنية صارمة في مواجهتها ،فالواقع ينفي فعالية هذه الأخيرة الن الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة هي أسباب إنسانية.

_ولمواجهة الهجرة غير الشرعية البد من تسطير استراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى الدول المصدرة ومساهمة مادية على مستوى الدول المتقدة المستقبلة، ويتم ذلك وفق التنمية المستدامة القائمة على مشاريع إنجازات ملموسة تسمح بتثبيت المواطنين في بلدانهم الأصلية.

-التعاون الدولي ضرورة البد من أجل مواجهة ظاهرة تهريب المهاجرين كونها من الجرائم المنظمة عبر الوطنية.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المراجع باللغة العربية

1_النصوص القانونية:

1_ القانون رقم، 81-10المؤرخ في 09 رمضان 1401، الموافق 11 جويلية 1981، الجريدة الرسمية، عدد25، الصادر بتاريخ 12رمضان 1401÷ الموافق ل 14 جويلية 1981.

2_ القانون رقم 08-10، المؤرخ في 09 رمضان 1401هـ الموافق ل 11 جويلية 1981، الجريدة الرسمية، عدد 25، الصادر بتاريخ 12 رمضان 1401هـ الموافق 14 جويلية 981.

3_القانون رقم 76-80 في شوال 1396 هـ الموافق ل 23 أكتوبر 1976 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-98 المؤرخ في أول ربيع الأول 1419 هـ الموافق 25 جوان 1998، الجريدة الرسمية، عدد 47، الصادر بتاريخ السبت 27 جوان 1998.

4_القانون رقم 98-05 المؤرخ في 25 جوان 1998 المعدل والمتمم لأمر رقم 76-80 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المتضمن للقانون البحري الجزائري، الجريدة الرسمية، عدد 47.

5_القانون رقم 98-06 المؤرخ في أول ربيع الأول 1419 الموافق ل 27 جوان 1998، الجريدة الرسمية، عدد 48 ن الصادر بتاريخ الأحد 4 ربيع الأول 1419 الموافق ل 28 جوان 1998.

6__ القانون 09-01، المؤرخ في 25 فبراير،2009 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد،15 الصادرةفي08مارس2009 .

2_ الأوامر:

1_الأمر رقم 76–80 المؤرخ في 29 شوال 1396 هـ الموافق ل 23 أكتوبر 1976 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 98_05 المؤرخ في أول ربيع الأول 1419 هـ الموافق ل 25 جوان 1998، الجريدة الرسمية، عدد 47، الصادر بتاريخ السبت 27 جوان 1998

3_ المراسيم:

1_المرسوم الرئاسي رقم 03، 418 المؤرخ في 09 نوفمبر، 2003 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 69 الصادرة في 12 نوفمبر 2003.

4_ الكتب:

1_أحمد طعيبة ، مليكة حجاج ، الهجرة غير الشرعية بين استراتيجية المواجهة و اليات الحماية ، مقال منشور في جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2016.

2_العوجي مصطفى، السياسة الجنائية والتصدي للجريمة، ط الثانية، لبنان، مؤسسة نوفل 1987، ص ص 10، 09.

3_إسماعيل محمد أحمد، الاستخدام العربي للعمالة المصرية –دراسة مقارنة –، درا النهضة العربية، القاهرة.

4_برقوق المحند، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد ،01 الجزائر، 2016,

5_. جعفر علي محمد، الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي الجنائي، ط ،9 بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007.

6_. حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة) بدون سنة، ب ط، مصر.

7_صقر نبيل، الوسيط في جرائم الأشخاص، شرح 30 جريمة ملحق بها الج رائم المستحدثة بموجب القانون 09_01، عيين مليلة، د، ط دار الهدى، 2009.

8_عثمان الحسن محمد نور، ياسر الكريم المبارك، الهجرة المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية العلوم الأمنية، د، ط، الرياض، 2008 ص 82.

9_ليتيم فتيحة، "البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية "، محلة السياسية الدولية، العدد 183 مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 2011ص 26.

10_مالك بن نبي، تأملات، ترجمة وتقديم عمر مساوي، دار الفكر، دمشق، .1976,

11_ مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم السالمي، ط9، تر/ محمد عبد الحفيظ علي، القاهرة، مكتبة عمارة 1971.

12_ محمد غزالي، الهجرة السرية، ط9، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2015، ص26.

13_ مساعد عبد العاطي شتيوي، تدابير والإجراءات لمصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، 22

5_أطروحات الدكتوراه والماجيستر والمذكرات:

1_أسامة بوزيد، "الحوار الأطلسي المتوسطي، دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط)2001_2015) رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

2_ رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير علوم سياسية، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، .2001.

3_ عبد المالك صايش، "التعاون صايح في محاربة الهجرة غير القانونية"، رسالة ماجستير، جامعة باجي، مختار، عنابة، 2007.

4_ فريزة عوديه، مكافحة الهجرة غير الشرعية – في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، – رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر ،9 الجزائر، 2015_2014,

5_ فايزة بركان، "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية "، رسالة الماجستير، جامعة الحاج الأخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، 2012,

6_ 98. موساوي أحمد، أعراب نعيمة، أثر الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مذكرة ماستر في

قائمة المراجع و المصادر

7_دمدوس نوال، جوكو نجاة، التعاون الجزائري الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2018_2019,

6_ المقالات والمجالات:

1_ حافظ بن زلاط ، أركان جريمة تهريب المهاجرين، دراسة في ظل قانون العقوبات الجزائري ، مجلة الميزان أكتوبر 2018 .

2._ عبد المالك صايش، محاربة الهجرة السرية من خلال القانون، 08_11 بحث مقدم في الملتقى الوطني حول "تنظيم العالقات الدولية الخاصة في الجزائر و اقع متطور" المنظم يوم 22_21 أفريل 2001 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة .

3_ يوسفات علي هشام بن السي حمو محمد المهدي بن عبد الله، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية بين النصوص الداخلية والاتفاقيات الدولية، مجلة الميزان، عدد 5 أكتوبر 2018.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1–Hein de Haas, Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union: An Overview of Recent Trends, International Organization for Migration, Geneva, 2018 P 18

فهرس المحتويات

مقدمة 1

الفصل الأول :الاطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية 6

المبحث الأول: مفهوم الهجرة الغير الشرعية..... 7

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعي 8

المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعي.....15

المبحث الثاني: أسباب وأثار غير الشرعية.....21

المطلب الأول: أسباب الهجرة السرية 21

المطلب الثاني: اثار الهجرة السرية 25

المبحث الثالث: الفرق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية .28

المطلب الأول: تعريف القانوني للهجرة غير الشرعية 29

المطلب الثاني: أنواع الهجرة غير الشرعية 30

الفصل الثاني: آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.....33

المبحث الأول: الآليات الوقائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية 33

المطلب الأول: وسائل المختصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية 34

المطلب الثاني: الأجهزة الوطنية المكلفة بمكافحة الهجرة غير الشرعية.....39

المبحث الثاني: الآليات التشريعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية....44

المطلب الأول: تجريم الهجرة غير الشرعية بموجب النصوص التشريعية الوطنية 44
المطلب الثاني: تعريف جريمة تهريب المهاجرين في التشريع الجزائري.....51
المبحث الثالث: القضاء على الهجرة غير الشرعية بين الصعوبة والفرضيات 58
المطلب الأول: صعوبة القضاء على الهجرة غير الشرعية 58
المطلب الثاني: فرضيات القضاء على الهجرة غير الشرعية 64
خاتمة.....73

مـلخص المذكرة

إن الظاهرة غير الشرعية أصبحت حديث الساعة بسبب انتشارها في دول العالم، كل دول العالم أصبحت تعاني من هذه الظاهرة بسبب خطورتها واثارها على المجتمع وأفراد المجتمع فشباب أصبح في الخطر لهذا سعت كل دول انحاء العالم إلى وضع حلول لتقليل من هذه الظاهرة من بين هذه الدول الجزائر. فالمشرع الجزائري وضع الآليات القانونية لمكافحة على الهجرة غير الشرعية من خلال قوانين الوقائية والردعية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الآليات القانونية، المشرع الجزائري، المكافحة.

Abstract :

The illegal phenomenon has become the talk of the hour due to its spread in countries of the world. All countries of the world are suffering from this phenomenon because of its seriousness and its effects on society and members of society. Youth are in danger. Therefore, all countries around the world have sought to develop solutions to reduce this phenomenon, and among these countries is Algeria. The Algerian legislator has established legal mechanisms to combat illegal immigration through preventive and deterrent laws.

***Keywords**: illegal immigration, legal mechanisms, Algerian legislator, combat.*